3,5 مليارات دينار إجمالي أصول البنك بنهاية 2020.. وارتفاع المحفظة التمويلية إلى 2,5 مليار

52,6 مليون دينار أرباح «وربة» التشغيلية في 2020.. بنمو 41٪

■ الحوطي: مؤشرات «وربة» العام الماضي تعكس قدراته على مواجهة التحديات الاستثنائية

■ الغانم: «وربة» تعامل مع تحديات «كورونا» بالمخصصات «الحصيفة» والنهج التحفظي

عبدالوهاب الحوطي

شاهين الغانم

أعلن بنك وربة عن نتائجه المالية لعام 2020، حيث أظهرت تسجيل نمو في معظم مؤشراته المالية، رغم كل التحديات التي واجهتها الأسواق بسبب تداعيات أزمة كورونا، حيث حقق البنك صافي أرباح تشغيلية قبل المخصصات بلغت 52,6 مليون دينار بنمو 40,7٪، فيما زاد إجمالي أصوله لتبلغ 3,5 مليارات دينار، وارتفع إجمالي المحفظة التمويلية إلى 2,5 مليار دينار.

وأوضح البنك في بيان صحافي، أن إجمالي حسابات المودعين بلغ 2,8 مليار دينار، في الوقت الذي بلغ صافي إيراداته من التمويل 46,5 مليون دينار، ووصل صافي إيراداته التشغيلية إلى 78,8 مليون دينار بنمو 31,9٪، كما انخفضت نسبة التكلفة إلى الإيراد لتبلغ 33٪، كما بلغت حقوق مساهمي البنك 203,7 ملايين دينار، وبلغ معدل كفاية رأسماله 16,94٪، متخطيا بذلك الحد الأدنى المطلوب من الجهات الرقابية، وهي النسبة التي تؤكد متانة المركز المالي للبنك.

وفي تعليقه على هذه النتائج المالية، قال رئيس مجلس الإدارة عبدالوهاب الحوطي: «إن التداعيات الاقتصادية السلبية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا لا تزال تلقي بظلالها على الاقتصادين العالمي والمحلي، ما شكل ضغوطا استثنائية على النتائج المالية عموما».

وأوضح، أن ما أظهرته بيانات «وربة» من مؤشرات تعافي خلال عام 2020 تعكس قدرته الكبيرة في مواجهة التحديات الاستثنائية، وما نتج عنها من ضغوط على مركزه المالي، مشيراً الى أن البنك نجح في الحفاظ على استقرار جودة أصوله، متخطيا العوائق التي فرضتها الأزمة واحدة تلو الأخرى بأقل معدل خسائر ممكن، مدفوعا بإستراتيجية نجحت في امتصاص مختلف سيناريوهات الضغط، بما في ذلك الأسوأ منها، مشددا على أن «وربة» حريص على العمل بدقة ضمن توجيهات بنك الكويت المركزي في مواجهة آثار الأزمة.

ولفت الحوطي إلى أن «وربة» استطاع خلال العام الماضي الاستمرار في بناء مصدات إضافية من المخصصات الاحترازية التي ساعدت في زيادة متانة قواعده الرأسمالية، وإلى الحدود التي تضمن استمراره في أداء دور فاعل لدعم الاقتصاد الوطني، وفي دعم صناعة التمويل الإسلامي.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للبنك شاهين الغانم، إنه رغم الاتجاهات الاقتصادية السلبية محليا وعالميا، ألا أن النتائج التشغيلية لـ«وربة» عن 2020 تؤكد إستراتيجيته الناجحة، ومركزه المالي القوي، وقدرته على التعامل مع ظروف السوق الاستثنائية، مدفوعا بسياسة متحفظة وكفاءة النهج الحصيف في إدارة المخاطر.

وتابع: «رغم أن نتائج «وربة» خلال 2020 لم تكن بمعزل عما فرضته جائحة كورونا من تداعيات قاسية على النشاط الاقتصادي، إلا أنها برهنت على أن البنك يمتلك استراتيجية مرنة في مواجهة الأزمات، وفي التعامل مع جميع إفرازاتها بكفاءة فائقة».

وأشار الى أن مجلس إدارة «وربة» وإدارته التنفيذية اعتمدوا في الحد من تأثير تداعيات الأزمة على ربحية البنك خلال 2020 على تحسين الكفاءة التشغيلية، مع مواصلة الاستثمار بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للبنك لجهة التوسع بأعماله دون مخالفة سياسة المخاطر، مشيراً إلى أن هناك تحديات غير تقليدية شهدتها البيئة التشغيلية خلال 2020 بسبب تداعيات كورونا، أثرت على صافي أرباح قطاع البنوك عموما.

وأوضح أن إستراتيجية «وربة» في التعامل مع عام التحديات، ركزت على بناء مستويات إضافية من المخصصات «الحصيفة»، مع الاستمرار في تبني النهج التحفظي مع المخاطر.

وأكد الغانم أن الأزمة أثبتت أن «وربة» يمتلك نموذج أعمال ذا ركائز صلبة يدعمها استراتيجيته لتنويع مصادره للدخل وتحوله الرقمي، ما ساعده أكثر في مواجهة تداعيات الأزمة، والتأسيس لمرحلة تشغيلية مقبلة معتمدة على مصدات قوية، تعزز استمرار سلامة مؤشراته المالية.

ولفت الغانم إلى أن ما يؤكد نجاح «وربة» في مواجهة الظروف الاستثنائية التي مر بها السوق خلال 2020، أنه استمر بفضل ما يملكه من إمكانات وكوادر متميزة في مواصلة تقديم الدعم لعملائه من خلال التمويل، والخدمات المصرفية المتميزة، وهو ما مهد الطريق لشريحة كبيرة منهم نحو تخطي ما واجهوه من تحديات.

696,1 ألف مسافر على متن رحلات الشركة بالعام الماضي.. بمعدل إشغال للمقاعد 64,3٪

41,4 مليون دينار إيرادات «الجزيرة» في 2020

■ بودي: نتوقع عودة حركة السفر تدريجياً بالنصف الثاني.. ونركز على الخروج من الأزمة أقوى

■ نموذج أعمال «الجزيرة» المرن أكد نجاحه في التكيف مع الأزمات.. وحماية حقوق العملاء والمساهمين

مروان بودي

أعلنت شركة طيران الجزيرة عن نتائجها المالية لعام 2020، حيث حققت إيرادات تشغيلية بلغت 41,4 مليون دينار، فيما بلغت الخسائر التشغيلية 20,7 مليون دينار، وبلغ عدد المسافرين على متن رحلات الشركة خلال العام الماضي 696,1 ألف مسافر، ومعدل إشغال للمقاعد 64,3٪، بينما ارتفع العائد على المقعد بنسبة 38,4٪ إلى 57,4 دينارا للمقعد.

وفيما يخص نتائج الربع الرابع من 2020، أوضحت الشركة أن الإيرادات التشغيلية بلغت 8,6 ملايين دينار، فيما بلغت الخسائر التشغيلية بالربع الرابع 10 ملايين دينار، والخسائر الصافية 10,9 ملايين دينار، وعدد المسافرين بالربع الرابع 90,2 ألف مسافر، ومعدل إشغال المقاعد 54,9٪. واختتمت «طيران الجزيرة» العام برصيد نقدي قدره 19,7 مليون دينار، وهو مؤشر على نجاح الشركة في اجتياز تحديات هذا العام الاستثنائي، كما يؤكد على متانة وضع الشركة النقدي واستقراره، بينما سجلت الشركة خسارة صافية بلغت 26,4 مليون دينار، والتي تأثرت بعدد من العمليات الحسابية غير المتكررة ومتطلبات حسابية متعلقة تحديدا بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، والتي عادلت إجمالي 15 مليون دينار.

وتعليقا على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة مروان بودي: «لقد كان أداء طيران الجزيرة في عام 2020 متوافقا مع أداء القطاع على مستوى عالمي وإقليمي، حيث انخفض عدد ركابها بنسبة 71٪ في العام مقارنة بانخفاض بنسبة 72,9٪ للقطاع في الشرق الأوسط و65,9٪ على مستوى العالم. وانخفض معدل إشغال المقاعد للشركة بنسبة 13,2٪ مقارنة بانخفاض بنسبة 18,9٪ في الشرق الأوسط و19,2٪ على مستوى العالم».

وأضاف: «لم يكن من المتوقع مدى تأثير جائحة كوفيد-19 على العالم في بداياتها في شهر مارس 2020. وعلى الرغم من ذلك، اتخذت طيران الجزيرة إجراءات محورية في مرحلة مبكرة جدا من الجائحة وذلك بهدف الحد من الضغوطات على وضعها المالي وضمان استمرارية الأعمال.

وتابع بودي تعليقه بالتركيز على نموذج الشركة المرن، حيث قال: «لقد أثبت نموذج أعمال الجزيرة من جديد نجاحه في التكيف خلال أوقات الأزمات، وذلك بهدف حماية حقوق عملاء الشركة وموظفيها ومساهميها. وقد تمكنت طيران الجزيرة من إعادة توجيه إمكاناتها ومواردها نحو دعم المجتمع المحلي عبر مساندة الجهود المحلية في الحد من تفشي الجائحة، وإعادة المواطنين إلى أرض الوطن، وكذلك خدمة العملاء بالتقيد باللوائح الحكومية ودعم استمرارية الأعمال على الصعيد الاقتصادي التزاما بدورنا كناقل وشركة كويتية وامتثالنا بواجبنا الوطني».

تم تعليق الرحلات التجارية من وإلى مطار الكويت الدولي لما يقرب من خمسة أشهر من يوم 13 مارس حتى يوم 31 يوليو من العام.، وخلال فترة التعليق، قامت طيران الجزيرة بالتركيز على توجيه مواردها نحو تشغيل رحلات شحن كاملة ورحلات التشارتر بالإضافة إلى دعم الجهود الحكومية، لاسيما خلال إجلاء المواطنين الكويتيين.

اختتم بودي حديثه، قائلاً: «لا شك أن الطلب على السفر من وإلى الكويت لايزال موجودا حيث يتطلع المسافرون إلى السفر من جديد بمجرد رفع القيود، ونتوقع أن يعود السفر تدريجيا إلى مستوياته ما قبل عام 2019 وسنرى بوادر العودة بداية من النصف الثاني من عام 2021. ويبقى تركيز مجلس إدارة الجزيرة وإدارتها التنفيذية اليوم على الخروج من هذه الأزمة العالمية بوضع أقوى مما كانت عليه الشركة عند بدايتها، ويتم اتخاذ خطوات لتحقيق ذلك. وستعلن طيران الجزيرة عن العديد من الخطوط الجديدة في الأشهر القليلة المقبلة في حين ستتسلم أربع طائرات جديدة خلال عام 2021 لتوسيع أسطولها ودعم نمو شبكة وجهاتها».

وجهات جديدة

أطلقت طيران الجزيرة خلال عام 2020 أول رحلة لها إلى الوجهة السياحية طرابزون في الثالث من أغسطس بواقع رحلتين ذهابا وعودة أسبوعيا كل يوم اثنين وجمعة. كما أطلقت في الأول من أكتوبر رحلات إلى العاصمة العمانية، مسقط، في الثاني من نوفمبر.

دعم الجهود لمواجهة «كورونا»

قامت «طيران الجزيرة» في بداية الجائحة بتوسيع خدمات الشحن الجوي لمساندة وخدمة الشركات والمؤسسات المحلية ودعمها في تأمين الغذاء والمنتجات والأدوات الأخرى دون انقطاع وذلك بحمولة تصل لغاية 15 طنا للطائرة الواحدة. وواصلت الشركة تسيير رحلات تشارتر للمقيمين الذين غادروا البلاد وذلك وفقا لتعليمات وزارة الخارجية الكويتية. كما ساندت الشركة أكبر عملية إجلاء تنفذها الكويت، حيث سيرت 60 رحلة إجلاء بين 25 مارس و10 مايو لإعادة أكثر من 6800 مواطن، كما وضعت طيران الجزيرة إمكانياتها الأخرى تحت خدمة وزارة الصحة وحولت مواقف Park & Fly التابع لها إلى مركز للفحص السريع لكوفيد-19، وقام الفريق الهندسي في طيران الجزيرة بتجهيز مركز ثان للفحص السريع في ستاد جابر الأحمد.

تطور رقمي.. لتعزيز التجربة المصرفية

قال الغانم إن التطور الرقمي الذي سجله «وربة» خلال الفترة الماضية حافظ على زيادة وتيرة التواصل مع العملاء دون انقطاع خلال الحجر الجزئي والكلي اللذين تم فرضهما في 2020، مؤكدا أن هذه الفترة أكدت قوة منصات البنك الرقمية وجاهزيتها وكفاءتها في تقديم خدمات آمنة وملائمة.

وأوضح أن إستراتيجية البنك في هذا الخصوص تسهم وبقوة في تعزيز تجربة العميل الرقمية، بما يستقيم مع التطور الرقمي في الصناعة المصرفية، وكذلك لتفعيل نموذج استمرارية الأعمال عند الطوارئ بكل نجاح.

أرقام ذات دلالة

● 32 ٪ نمو صافي إيرادات التشغيل إلى 78,8 مليون دينار.

● 16,94 ٪ كفاية رأس المال متجاوزا الحد الأدنى المطلوب.

● 2,8 مليار دينار إجمالي حسابات المودعين بنهاية 2020.

● 46,5 مليون دينار إيرادات التمويل.. و33٪ نسبة التكلفة إلى الإيراد.

«الوطني» نظّم برنامجاً تدريبياً لموظفي أمن المنافذ

بهدف المساهمة في صقل وتنمية إمكانات وقدرات العنصر البشري في الجهات الحكومية، ينظم بنك الكويت الوطني برنامجا تدريبيا لموظفي شؤون أمن المنافذ في وزارة الداخلية للتدريب على بروتوكولات التعامل مع الجمهور وخدمة العملاء ويشارك فيه نحو 75 متدربا ومتدربة من خلال عدة جلسات وورش عمل.

وتم تدشين البرنامج في حفل استقبال اتبع كل إرشادات السلامة وقواعد التباعد الاجتماعي بحضور الوكيل المساعد لشؤون أمن المنافذ بوزارة الداخلية اللواء منصور محمد العوضي، ومدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد العبلاني.

وبهذه المناسبة، قال العبلاني: نحن سعداء في بنك الكويت الوطني بهذه الشراكة التي تهدف إلى تدريب موظفي قطاع شؤون أمن المنافذ التابع لوزارة الداخلية وهو ما يعكس الثقة التي يحظى بها الوطني باعتباره بنكا رائدا يتمتع بعلاقات متينة مع المجتمع المحلي.

وأضاف قائلا: الوطني يسخر كل إمكاناته ويأخذ على عاتقه تنمية وتطوير العنصر البشري ضمن شراكاته مع جميع المؤسسات وخاصة الحكومية، وذلك انسجاما مع التزامات البنك المجتمعية والتنموية وكذلك العديد من مبادراته التي تتواصل سنويا إيمانا منه بالأثر الفعال لهذه البرامج الهادفة لخدمة المجتمع وأبنائه، كما انها تترجم الدور الريادي الذي يلعبه البنك الوطني في هذا المجال منذ عقود طويلة.

المشاركون في البرنامج

وأكد العبلاني أن الشراكات التي يعقدها البنك مع مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية تأتي من إيمان البنك الراسخ بأهمية توطيد علاقات التعاون بين القطاعين العام والخاص، مشيرا إلى أن البنك يتطلع دائما إلى توطيد هذه الشراكات وتوسيع آفاقها للارتقاء بالكوادر الوطنية الكويتية.

«إن سي إم للاستثمار»: تقديم خدمات آمنة للتداول الإلكتروني وفق معايير مالية عالمية

قالت شركة إن سي إم للاستثمار (إحدى شركات الاستثمار والوساطة المالية المرخصة في الكويت) إن التداول الإلكتروني أصبح من أبرز المجالات الاستثمارية في شتى أنحاء العالم في وقتنا الحالي، إذ إنه حقق في الأعوام الماضية ربحا هائلا لمستثمريه، الأمر الذي أثار اهتمام المتعاملين بشكل ملحوظ، ولكن لكل استثمار مخاطره التي لا بد وأن يكون المتداول فيها على جزء كبير من الوعي والمعرفة حتى لا يقع ضحية لأوهام الربح السريع.

وذكرت شركة إن سي إم للاستثمار في بيان صحافي، أنه مع توجه أنظار المستثمرين في الآونة الأخيرة نحو التداول الإلكتروني خاصة بعد التقلبات الكبيرة والتي شهدتها أسواق المال العالمية نتيجة تفشي جائحة كورونا، حرصت الشركة على رفع مستوى وعي الأفراد في الكويت في كيفية حسن اختيار شركة التداول وعدم الانجراف نحو الإعلانات التي تعد بأرباح طائلة، حيث نعمل على جعل نظرة المتداول نظرة أكثر واقعية.

وقالت الشركة إنها قامت بنشر ثقافة التداول الإلكتروني من خلال معهد «نور سي إم أكاديمي» والمرخص لدى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتقديم الاستشارات الإدارية والاقتصادية، حيث يتم عقد ديوانية التداول وورش العمل عبر وسائل الاتصال المرئي عن بعد بعدما دأبت على عقدها في مقر الشركة قبل جائحة كورونا فيما يستمر انعقاد الديوانية حتى الآن، كذلك تستمر ورش العمل التدريبية عن طريق شركة نور سي إم أكاديمي عن بعد مرتين شهريا المقدمة من قبل أفضل الكوادر والخبرات.

من جهته، ذكر مدير التسويق في شركة إن سي إم للاستثمار فراز مشتاق: أن رؤية «إن سي إم للاستثمار» تتركز في تقديم خدمات تداول آمنة وفق معايير عالمية لعملائها، حيث توفر الشركة العديد من المنتجات كالسلع والمعادن والطاقة وعقود الفروقات في الأسواق الأميركية والعملات. وقال: «نحرص في الشركة على تطبيق أعلى المعايير المالية للحفاظ على استثمارات العملاء، حيث تقوم الشركة بإيداع أموال العملاء في حسابات بنكية في البنوك المحلية داخل الكويت بحيث تكون منفصلة تماما عن حسابات الشركة المصرفية، كما تخضع جميع أنشطة الشركة لرقابة الجهات الرقابية المختصة داخل الكويت والتي تعمل بكل جهد للحفاظ على استثمارات المواطنين».

وقدم مشتاق عددا من النصائح للمستثمرين في ضرورة التخطيط الجيد للأهداف التجارية والتعرف على درجة المخاطرة واختيار وسيط التداول بعناية شديدة ومن ثم اختيار نوع الحساب ونسبة الرافعة المالية بناء على الاحتياجات والتوقعات، والبدء بمبالغ مالية صغيرة وزيادتها لاحقا من الأرباح الأساسية وليس عن طريق زيادة الودائع.

.. وتقرير للبنك: أكبر تراجع للتعداد السكاني منذ 30 عاماً

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن التعداد السكاني في الكويت شهد خلال عام 2020 أعلى معدل تراجع سنوي منذ نحو 30 عاما، إذ تراجعت أعداد الوافدين بشدة، في حين استمر عدد المواطنين الكويتيين في التزايد.

ويعزى تراجع أعداد الوافدين إلى التداعيات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تزامنا مع التعديلات المقترحة على قانون الإقامة واستمرار تطبيق سياسات توطين الوظائف، ما أدى إلى تسريح الشركات لعدد كبير من الموظفين في ظل ضعف النشاط الاقتصادي.

ووفقا لأحدث البيانات الديموغرافية الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، فقد انخفض عدد سكان الكويت بنسبة 2,2٪ على أساس سنوي في عام 2020 إلى 4,68 ملايين نسمة، بعد زيادة قدرها 3,3٪ في عام 2019.

ويعود هذا التغيير إلى النمو المتواضع في أعداد المواطنين الكويتيين (+2,0٪) والانخفاض الحاد في أعداد الوافدين (-4٪)، إذ تراجعت نسبة الوافدين لإجمالي أعداد السكان إلى 68,7٪ فيما يعد أدنى المستويات المسجلة منذ 7 أعوام.

ومنذ بداية الجائحة وما تبعها من فرض التدابير الاحترازية والإغلاق، غادر البلاد أكثر من 130 ألف وافد، بعد أن أجبر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة بعض الشركات على خفض القوى العاملة. كما أدى فقد الوظائف وارتفاع تكاليف المعيشة إلى مغادرة أسر بعض العمالة الوافدة إلى موطنهم، إذ انخفض عدد الوافدين الملتحقين بعائل بنسبة 0,4٪ على أساس سنوي في عام 2020 بعد انخفاضه بنسبة 0,3٪ في عام 2019.

على الرغم من التباطؤ المستمر في نمو أعداد المواطنين الكويتيين ممن تقل أعمارهم عن 15 عاما (انخفض إلى 0,2٪ على أساس سنوي في عام 2020 مقابل 0,4٪ في عام 2019، فيما بلغ 2,0٪ في عام 2013)، إلا أن تلك الشريحة السكانية البالغ عددها نحو 493 ألف مواطن لا تزال تشكل أكثر من ثلث سكان الكويت. وفي ذات الوقت، ظل نمو عدد المواطنين في سن العمل فوق سن 15 عاما مستقرا عند مستوى 2,7٪ خلال العامين الماضيين. ويؤكد تزايد تلك الفئة العمرية من الشباب على الحاجة الملحة لخلق عدد كبير من فرص العمل في السنوات المقبلة لاستيعاب العدد المتزايد من الشباب الذين سيدخلون سوق العمل في نهاية المطاف.

بعد نمو إجمالي عدد الوظائف بنسبة 4,9٪ على أساس سنوي في عام 2019، عادت لتسجل في عام 2020 أكبر انخفاض تشهده منذ نحو 30 عاما تقريبا بنسبة 4,2٪. وانعكس ذلك على نمو نشاط التوظيف بين المواطنين الكويتيين بوتيرة متواضعة وانخفاض شديد في وظائف العمالة الوافدة. وتراجع نمو معدلات توظيف المواطنين الكويتيين من 2,4٪ في عام 2019 إلى 2,1٪ في عام 2020، في ظل تداعيات الجائحة والتي أثرت بشدة على القطاع الخاص (-1,2٪). من جهة أخرى، كان أداء القطاع العام جيدا (+2,7٪) مقارنة بالقطاع الخاص فيما يعزى إلى حد ما لجهود التكويت.

«سينوثروة للحفر» تفوز بعقد حفارات مع «نفط الكويت»

قال رئيس مجلس إدارة شركة سينوثروة للحفر المصرية م.جمال القصراوي إن الشركة نجحت مؤخرا في الحصول على عقد حفارات جديد مع شركة نفط الكويت، وذلك بالإضافة إلى العقد السابق مع شركة نفط الخليج، وهو ما يعد إنجازا كبيرا للشركة في السوق الخليجي المتميز ويعزز من مكانتها.

وأضاف القصراوي أن انطلاقة شركة سينوثروة في الكويت جاء منذ أكثر من عام، حيث بلغ عدد حفارات الشركة في الوفرة نحو 6 حفارات، وهو ما يعد تحديا جديدا للشركة، مشيرا الى أن الشركة ستبذل قصارى جهدها لتحقيق أهدافها ونجاح مشاريعها في الكويت.

م.سيد مصطفى

م.جمال القصراوي

من جهته، اكد مدير عام شركة المصافي الهندسية والاستشاري لشركة سينوثروة م.سيد مصطفى أن حصول شركة سينوثروة على عقد مع شركة نفط الكويت هو تأكيد على ثقة الجهات المعنية بالكويت في الشركة وإمكاناتها الفنية والإدارية نتيجة دعم الجهات المسؤولة لشركة سينوثروة في مصر ممثلة في وزارة البترول وم.جمال القصراوي.

وأوضح أن الشركة نجحت في تجاوز العديد من التحديات والمعوقات التي قابلتها في الفترة الماضية بسبب الإغلاق العام نتيجة انتشار فيروس «كورونا».